



وزارة المالية  
TUNISIE

الجمهورية التونسية

D.G.E.L.F

DIRECTION GENERALE DES ETUDES  
ET DE LA LEGISLATION FISCALES

من وزير المالية  
إلى

N° 1494

08/05/2017

الموضوع: حول الخصم من المورد بعنوان الزيادة في الأجور  
المرجع: مكتوبكم الوارد بتاريخ 5 أفريل 2017

لقد ذكرتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنه تبعا للإتفاق حول الزيادة في الأجور بعنوان سنة 2016 المبرم بين الإتحاد العام التونسي للشغل وإتحاد الصناعة والتجارة والذي تم بمقتضاه إقرار زيادة بنسبة 6 % بمفعول رجعي بداية من شهر أوت 2016 إعترضتكم عدة إشكاليات بخصوص تطبيق الخصم من المورد على مبالغ الزيادة المتعلقة بالفترة الممتدة من أوت إلى ديسمبر 2016.

وطلبتم على هذا الأساس معرفة:

- هل يمكنكم تطبيق أحكام الفصل 73 من قانون المالية لسنة 2014 على مبالغ التذكير بالزيادة في الأجر بعنوان الفترة الممتدة من أوت إلى ديسمبر 2016 وتطبيق أحكام قانون المالية لسنة 2017 على المبالغ المتعلقة بشهري جانفي وفيفري من سنة 2017.
- هل تطبق أحكام قانون المالية لسنة 2017 على هذه الزيادة دون إعتبار الفترة المعنية بها.

جوابا يشرفني إعلامكم أنه طبقا لأحكام الفصل 14 من قانون المالية لسنة 2017 يطبق الخصم من المورد بعنوان المرتبات والأجور والجرايات والإيرادات العميرية حسب جدول الضريبة على الدخل الجديد على الأجور والمنح والمكافآت التي يتم قبضها ابتداء من غرة جانفي 2017 بما في ذلك المبالغ المتعلقة بمستحقات بعنوان فترات سابقة.

بالتالي وفي الحالة الخاصة بمكتوبكم، فإن المبالغ المتعلقة بالزيادة في الأجور التي سيتم صرفها لعملتكم خلال سنة 2017 والمتعلقة بالفترة الممتدة من أوت 2016 إلى فيفري 2017 تؤخذ بعين الاعتبار ضمن الأجر الخاضع للضريبة على الدخل وفقا لجدول الضريبة الجديد وإحتساب

قاعدة الخصم من المورد المستوجب على أجور العملة المعنين خلال نفس السنة حتى وإن تعلقت  
بمستحقات سنة 2016.

مع العلم أنه تم بمقتضى الفصل 14 من قانون المالية لسنة 2017 إلغاء أحكام الفصل 73 من  
قانون المالية لسنة 2014.

ولمزيد التوضيحات حول الموضوع يمكن الرجوع إلى المذكرة العامة عدد 12 لسنة  
2015 والمذكرة العامة عدد 3 لسنة 2017 المتوفرتان على الموقع الإلكتروني التالي لوزارة  
المالية:

(خانة التوثيق) [www.impots.finances.gov.tn](http://www.impots.finances.gov.tn)

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

المندوب العام  
للدخول والخصومات الجماعية

الإمضاء: سهام بوفديري نمصية